النصُّ الشارحُ وأهميتُه في الدرس المصطلحي
- النــص النحــوي نموذجـــا-

The clear text and its importance in the terminology lesson - Grammar text as a model –

م.م.المضرري محمد الغالي [1]

Al Mudhari Mohammed Al - Ghali

كلمات مفتاحية : مفهوم النص/ النص الشارح/ الدرس المصطلحي

ملخص البحث

غايتُنا في هذه الورقة أنْ نوضّح أهمية النص الشارح في الدرس المصطلحي: النص النحوي نموذجاً، محاولين رصد بعض التعريفات التي أعطيت للنص بالرغم من صعوبة الإحاطة بهذا المفهوم المتشابك، كما نحاول تبيان مفهوم النص الشارح ومكانته في المنظومة النحوية مع التعريج على بعض الأسباب التي أدّت إلى ظهور هذه الشروح النحوية.

Abstract

The aim of this paper is to clarify the importance of the broad text in the terminology lesson: The grammatical text is a model، trying to monitor some of the definitions given to the text، although it is difficult to grasp this interlocking concept. We also try to explain the concept of the broad text and its place in the grammatical system، and pass on son causes that led to show this grammatical explanations.

المقدمة

يشكّل مفهوم النص قطب رحى الدراسات الأدبية واللسانية، بدليل كونها تلتقي في فضاء أوسع وأرحب، اصطلح على تسميته ب»الفضاء النصي»، هذا الأخير يعدّ مفهوما واسعا ومتشابكا يصعب على أي باحث أو دارس أنْ يخصّص الحديث عنه في مداخلة واحدة، أو يحيط به في دقائق أو سويعات محدودة.

وانطلاقا من هذا جاء عرضنا يحوي بين دفتيه أسّ القضايا النصية المتمثلة في النص الشارح وأهميته في الدرس المصطلحي.

أولا: مفهوم النص والنص الشارح

١- مفهوم النص

يكاد يجمع الباحثون والدارسون أنّه لا يوجد تعريف دقيق لمفهوم النص، نظرا لكون كل دارس ينظر إليه من زاويته الخاصة، وبحسب العلم الذي ينتمي إليه، وانطلاقا من خلفياته المرجعية التي تحكمه وتؤثّر فيه، وكذا نظراً لكونه -النص- ظلّ محكوما بسلطتين: سلطة إنتاجه وسلطة قارئه، وكلٌ منهما يتمتّع بسلطته. وقد تعدّدت التعريفات وتباينت الآراء حول هذا المفهوم حتى أصبحنا لا نكاد نميّز بين النص وغيره، لذلك وجدنا من لا يميّز بين النص كمصطلح أدبي له بعد فني وجمالي، وبين الخطاب كمصطلح لساني، له بعد وظيفي تداولي. وعليه، فإنّنا سنحاول الوقوف عند بعض التعريفات التي أعطيت للنص.

ورد النص في اللغة بمعانٍ عدة هي: «الرفع، والإظهار، وجعل بعض الشيء فوق بعضه، وبلوغ الشيء أقصاه ومنتهاه، والتحريك والتعيين على شيء ما»[٢].

فأمّا الرفع، فمعناه الإسناد والنسبة: أي إسناد ونسبة الكلام إلى قائله، أمّا الإظهار: فمعناه الإبراز والتجلّي، وأمّا جعل الشيء فوق بعضه: فمعناه جعل الألفاظ والكلمات متناسقة ومتصلة بعضها ببعض، أمّا المعنى الخامس للنص، وهو التحريك فمعناه: السير والتحرك الشديد، ففي القاموس المحيط: «نص الشيء أي حركه»[٣] ، أمّا التعيين، فيعني التحديد والتمييز.

أمّا النص عند القدماء فغالبا ما يأتي بمعنى المتن، أي الكلام الحرفي المنسوب إلى منشئه، بغضّ النظر عن معناه، ومن ذلك قولهم مثلا: «هذا كلامه بالنص، ونص على كذا، وهذا ما سمعته نصا...»[٤] .

أمّا النص من منظور لساني فيعني:

- سلسلة من العلامات المنتظمة في نسق من العلاقات تنتج معنى كليا يحمل رسالة، وسواء أكانت تلك العلامات علامات باللغة الطبيعية- الألفاظ- أم كانت علامات بلغة أخرى، فإنّ انتظام العلامات في

نسق يحمل رسالة يجعل منها نصا»[٥] .

- نسيج الكلمات المنظومة في التأليف، والمنسّقة بحيث تفرض شكلا ثابتا ووحيدا ما استطاعت إلى ذلك سبيلا»[٦] .

- كل خطاب تثبته الكتابة، إذ هو أداء لساني وإنجاز لغوي يقوم به فرد معيّن»[٧] .

- مجموعة من الأحداث الكلامية، التي تتكوّن من مرسل للفعل اللُّغوي ومُتَلَقٍّ له، وقناة اتصال بينهما، وهدف يتغيّر بمضمون الرسالة، وموقف اتصال اجتماعي يتحقّق فيه التفاعل»[٨] .

- علامة لغوية أصلية، تبرز الجانب الاتصالي والسيميائي»[٩] .

- وحدة كلامية تامة، مستقلة نسبياً، يحقّقها المتكلم بهدف معيّن وفي إطار ظروف مكانية وزمنية معينة، ويفرق

بينها مجرد توالٍ لأي عدد من الجمل»[١٠] .

- خطاب شفوي أو مكتوب، أي أنّ الخطاب هو الفعل المترجم للنص من الجانب الشفوي، وهو «مجموع ملفوظات تعكس العلامات اللغوية وغير اللغوية»[١١] ، وهو – النص - بهذا المعنى يقابل - الخطاب – انطلاقاً من محتوى العبارة، سواء أكان مكتوباً أم متلفظاً به.

أمّا النص من منظور أدبي فهو الذي يتميّز – حسب عبد الفتاح كيليطو - بالنظام والانفتاح ويحمل مدلولا ثقافيا، ويكون قابلا للتدوين والتعليم والتفسير والتأويل، وقابلا أيضا للاستشهاد به حينما يُنسب إلى مؤلف حجّة، أي له قيمته ومكانته العلمية والثقافية.

وانطلاقا ممّا سبق يمكن القول إنّ النص عبارة عن مدونّة لغوية سواء أكانت ملفوظة أم مقروءة، أم هو جملة من العناصر الصوتية والصرفية والتركيبية والدلالية التي تنتظم وفق بنية تركيبية، أو لنقل بكل بساطة: النص هو مجمل المصطلحات والكلمات الخاصة التي نقرؤها عن مؤلف أو منتج للخطاب.

ومع تعدّد التعريفات المقدّمة للنص – والتي ذكرنا نزرا يسيرا منها خشية الإطالة- يبقى تعريف طه عبد الرحمان للنص تعريفا منطقيا شاملا وكاملا، يمكن الاعتماد عليه في مقاربة جميع النصوص. فالنص حسب الفيلسوف المغربي « كل بناء يتركّب من عدد من الجمل السليمة مرتبطة فيما بينها بعدد من العلاقات»[١٢] .

٢- مفهوم النص الشارح:

بعد أنْ حدّدنا بعض التعريفات لمفهوم النص، نضيف إليه كلمة «الشارح» فيصبح المراد بالدراسة هو النص الشارح الذي يطلق على جميع النصوص أو المصنفات التي قدّمت لها شرحا معيّنا، سواء كان هذا الشرح مفصّلا أم مختصرا، وسواء أكان عويص الأسلوب والمضمون، أم يسير الفهم والإدراك.

فالمتأمّل مثلا لشروح المتون المختصرة، سيجدها

واضحة، لأنّها تعتمد على طريقة التدرّج في التأليف، وأنّ معظمها يلتزم بشروط التعريف الحقيقي، ذلك أنّها تؤدي وظيفة تعليمية بالدرجة الأولى، عكس شروح أمهات الكتب، التي تتميز بالتعقيد والتجريد أحيانا، ولعل هذا التعقيد في الشروح يؤدي إلى نقص في دلالات المصطلح وإنْ كانت توضّح بعض التصوّرات وتقرّبها إلى الأذهان والأفهام. يقول توفيق قريرة في هذا الصدد: «ورغم ما في الشروح من نقص فإنّها كانت في مدونة النحاة شكلا من أشكال توضيح المتصورات وتقرّيبها إلى أذهان المتلقين فكان دورها الأساس بيداغوجيا قبل أن يكون مضمونيا»[١٣].

ولتوضيح مثل هذه الشروح الافتراضية والغامضة، نمثّل بقول السيرافي في سياق حديثه عن معاني المسند والمسند إليه: «أن المسند والمسند إليه أربعة معان ممكنة كالتالي:

- أنْ يكون المسند معناه الحديث والمسند إليه المحدث عنه.

- أنْ يكون المسند بمعنى المسند إلى الشيء والمسند إليه بمعنى المسند ذلك الشيء إليه، فالاسم والخبر والفعل والفاعل كل واحد منهما محتاج إلى صاحبه وكل واحد منهما مسند إلى صاحبه لاحتياجه إليه.

- المسند هو الثاني في الترتيب على كل حال.

- المسند هو الأول مطلقا والمسند إليه هو الثاني مطلقا.»[١٤]

فمِثل هذا النوع من الشرح مثلا لا يمكن عدّه تعريفا حقيقيا، لكونه يفتقد إلى خاصية الجمع والمنع، وإنّما يمكن اعتباره تعريفا افتراضيا - تصوريا- لكونه يتميز بالاتساع والإطناب وباشتراك معان متعدّدة لمعنى اللفظ الواحد.

والقارئ لمصنفات بعض الكتب المشروحة، سيدرك أيضا مدى صعوبة ضبط المصطلحات المعرّفة، خاصة تلك التي يمكن تسميتها بالمصطلحات الواصفة والافتراضية والإجرائية، والتي تُقدّم فيها السمات وكأنها خطوات إجرائية ينبغي للقارئ أنْ يستوعبها إذا أراد فهمها، والمثال الذي قدّمه سيبويه مثلا في معرض حديثه عن «النسبة» أو «الإضافة» يوضّح ذلك، حيث يقول: «اعلم أنك إذا أضفت رجلا إلى رجل فجعلته من آل ذلك الرجل ألحق ياءي الإضافة، فإنْ أضفته إلى بلد فجعلته من أهله ألحقت ياءي الإضافة، وكذلك إذا أضفت سائر

الأسماء إلى البلاد أو إلى حي أو قبيلة.»[١٥]

فالمصنف هنا لم يلجأ إلى شروح تعريفية، تيسّر معنى «النسبة» أو «الإضافة»، والتي تعني بكل بساطة: إلحاق آخر الاسم المنسوب ياء مشدّدة بعد كسرها من أجل التوضيح أو التخصيص، وإنّما فصل الحديث واتسع فيه بحسب الاسم متبعا بذلك مراحل إجرائية تبيّنها العبارات المتكرّرة: إذا أضفت رجلا

إلى رجل فجعلته...فإنْ أضفته إلى بلد فجعلته... وكذلك إذا أضفت سائر الأسماء...

من الواضح أنّ الشارح لا يكتفي في كثير من الأحيان بشرح ما جاء في المتن فحسب، وإنّما يعطي وجهة نظره الخاصة حول المصطلح المعرّف، وغالبا ما يورد له تعريفا آخر يراه هو الأنسب، كما نجد ذلك في تعريف ابن الحاجب للمصدر، «المصدر اسم الحدث الجاري على الفعل»[١٦] ، فلفظ «الجاري» مبهم، والأَولى صيانة الحدّ عن اللفظ المبهم. ولو قال: «اسم الحدث الذي يشتقّ منه الفعل، لكان حدّاً تاماً على مذهب البصرية»[١٧] .

ثانيا: أهمية الشرح في الدرس المصطلحي:

١- مفهوم الشرح:

تدور لفظة «الشرح» في المعاجم اللغوية على عدة معان متقاربة الدلالة هي: التوضيح والبيان والكشف والتفسير، يقول ابن منظور: «والشرح: الكشف، يقال شرح فلان أمره، أي أوضحه، وشرح مسألة مشكلة: بينها، وشرح الشيء بسّطه ووسّعه وفسّره وكشف ما خفي منه، وشرح رأي فلان، إذا أوضحه وفسّره وبيّنه بالتفصيل، وأزال عنه الغموض.

وجاء في معجم كشاف اصطلاحات الفنون للتهانوي ما يلي: شرح الله صدره: وسّعه بالبيان، وشرحت الأمر: بيّنته وأوضحته»[١٨] .

بناء على ما تقدّم، نستشفّ أنّ الشرح في الاصطلاح هو بيان الشيء المشروح وإخراجه من وجه الإشكال إلى التجلّي والظهور، ولهذا فقد لا يستعمل الشرح في القرآن، بقدر ما يستعمل في الكتب الأخرى، خاصة في كتب الشروح النحوية التي تتميّز غالبا بالغموض والإبهام، بحيث يحتاج القارئ إلى محاولة واجتهاد بالغ حتى يزيل الخفاء ويرفع الإشكال عنها، لذلك فالشرح يتطّلب توضيح المعنى البعيد وغير المألوف بمعان قريبة معروفة.

ويرى بعض الدارسين أنّ الشرح ما هو إلاّ «تعليق الحواشي في هوامش الكتاب»[١٩] ، وهذا التعريف في نظرنا يبدو تعريفا بسيطا أقرب إلى التعليمية منه إلى الوظيفية، ذلك أنّ الشارح لا يكتفي فقط بتعليق الحواشي، وتكميلا لنقائصه، وإنّما يلجأ إلى شرح متن كلام المصنّف وفكّ عبارته وتوضيحها جملة جملة، فيقوم بتقوية المتن من ذكر الأدلة وتحليلها وانتقاد بعض الجوانب التي يكون وضعها مخلاّ، لذلك فالمتأمّل في قضية الشروح سيجدها متقدّمة زمنيا عن الحواشي، التي هي بمثابة شرح الشرح، ولكن لا على الشرح كله مفردة مفردة، بل على أجزاء منها، وهذا يعني أنّ المَحشي لا يشرح جميع كلام المصنف، وإنّما يقتصر على أمور ويغفل جوانب أخرى قد يعتبرها الشارح قصورا في الإيضاح، بينما الشارح لا يترك صغيرة ولا كبيرة في المتن إلاّ وفصّل الحديث فيها، ولهذا جاز أنْ يكون للمتن

حاشية، وللشرح شرح.

والشرح يختلف بحسب منهج الشارح وبحسب الكتاب المشروح، فقد يذكر الشارح عبارة المتن ثم يتبعها بالشرح، وهي طريقة مألوفة لدى معظم الشرّاح، لأنّ الشرح يأتي في المرتبة الثانية بعد المتن، والحواشي التي توضع على الشروح تأتي في المرحلة الثالثة بعد الشرح، وهكذا....وقد يعلّق الشارح على عبارة وألفاظ صاحب المتن دون ذكر ما جاء في المتن كاملا، وهذه طريقة موضوعية تقوم على الاختصار، حيث يكتفي الشارح بذكر عبارة المؤلف وشرحها دون التعريج عليها، أو قد يأتي الشارح بطريقة الشرح المزجي، وهو خليط بين الشرح والمتن من غير فصل، أي أنّ الشارح قد يدخل الشرح بين ثنايا المتن فيصير كأنّه كتاب واحد.

ومهما تعدّدت طرق الشرح ومنهج الشراح في الشرح إلاّ أنّها تلتقي في كونها تفكّ لغز عبارات المصنفين وتوضّحها وتفصلها وتزيل عنها الإشكال، وهذه هي وظيفة العبارة الشارحة، فالشرح بهذا المعنى يتجاوز الوضوح والإبانة الذي يهدفه التعريف في كل عبارة لغوية أو اصطلاحية، لهذا فالمتأمّل في قضية الشروح سيجدها تتفق في مسألة التعريف من حيث وظيفتها الدلالية، ولكنها تختلف عنها من حيث تحديد ما هيتها، أي تحديد حقيقة الشيء وماهيته كما هو، فللشرح اتساع دلالي واستدلالي، ذلك أنّه لم يقتصر على الوضوح والإبانة مع الاختصار ما أمكن، وإنّما يروم عرض جميع الأجزاء التي يتألّف منها الشيء المشروح، وما دار حوله من نقاش وآراء نحوية وصرفية ولغوية وخلافات مذهبية، ويتناول التعريف والتعليل والتعليق والاستشهاد أو الاستدلال واتباع المصطلحات وما طرأ عليها من تغيير من عصر إلى عصر، وغير ذلك من المسائل.

إنّ أهمّ ما يميزّ الشرح عن غيره (التعريف، التأويل، التفسير)، كونه لا يترك مسألة إلاّ وناقشها، لذلك تميزّ بصبغة تعليمية، وهو بهذا المعنى خاص بالشراح الذين لهم سعة في العلم وفيض في الكلام ودراية بكل ما يتعلّق بعلوم الآلة (النحو، الصرف، البلاغة، العروض)، فإذا كان المصنف (صاحب المتن) لا يذكر إلاّ الحدّ المراد تحديده وتمييزه عن غيره، فإنّ الشارح يهدف بالإضافة إلى ذلك الإحاطة بجميع أجزاء الحدّ المراد شرحه مع تحديد الوظائف الدالّة والسياقية الممكنة، مع توضيح إدراك المتصورّات وتقريبها إلى أذهان المتلقين بطريقة سلسة.

٢- أهمية الشرح النحوي في الدرس المصطلحي

لا يخفى على أي باحث في مجال الشروح مدى أهمية هذا الأخير في المنظومة النحوية بشكل عام وفي الدرس المصطلحي على وجه الخصوص، ذلك أنّه يروم توضيح وبيان ما جاء في المتن من غموض

وتعمية، وما طرأ على المصطلحات من تغيير عبر الأحقاب والأزمنة، مبينا حدودها وعللها وأحكامها وصيغها الصرفية والدلالية والتركيبية، كما يتناول التعريف والتعليل والتعقيب والتعليق والاستشهاد والاستدلال وما إلى ذلك.

لذلك، فأهمية الشرح تتجلّى في كونه لا يقتصر على الإحاطة بالتعريف من جميع جوانبه فحسب، وإنّما يلجأ إلى تحليل سماته الدلالية، أو البحث له عن مرادفات دلالية بتراكيب متعدّدة أو بلفظة واحدة خصوصا إذا تعلّق الأمر بالعبارات الاصطلاحية أو الواصفة.

كما أن قيمة الشروح تكمن في كونها تنفتح على حقول معرفية مختلفة، وتمارس النقد التطبيقي (ميتا لغة) على المصطلحات الواردة في ثنايا المتن، كما أنّها تتجاوز المعنى اللغوي والاصطلاحي إلى المعنى السياقي، والباحث في الشروح ينبغي عليه أنْ يكون متذوّقا للمعاني وملّما بعلوم الآلة إنْ هو أراد معرفة مثل هذه الأمور، والمثال الشائع الذي قدّمه لنا المرزوقي يوضّح بجلاء أهمية السياق في توجيه الدلالة، حيث يقول:

وحَمَلتْ به في ليلة مَزْؤُودَة

كَرْهاً وعِقدُ نِطاقِها لم يُحْلَلِ

فإذا قيل «مزؤودة» بالنصب كان النعت والوصف للمرأة (أُم تأبَّط شرا)، وإذا قيل «مزؤودة» بالجر فهي صفة لليلة، فيكون الهول في هذه الليلة أصعب من حمل المرأة.

ومن ذلك أيضا قوله تعالى: ﴿كَبُرَت كلمة تخْرُج من أفْواهِهِم إن يقولون إلا كَذِباً﴾ (الكهف، الآية ٥)، فمن قرأ «كلمة» بالنصب فقد نصبها على التمييز، ومن قرأها بالرفع فقد رفعها على الفاعلية.

بناء على هذا، نستشف أنّ اللفظ قد يعرف في سياق معيّن بمعان متعدّدة، وقد يكون السبب في ذلك اختلاف الحركات الإعرابية وغيرها.

وما يؤكد لنا مدى أهمية الشروح أيضا في الدرس المصطلحي، كونها تفسّر وتوضّح العبارات الاصطلاحية المطوّلة والغامضة، كعبارات سيبويه التي جاءت معظمها على شكل أبواب نحوية، فرغم أنّه حاول أن يبّسط وييسّر للقارئ عبارته، إلاّ أنّه في بعض الأحيان لا يوفّق، بل يشرح الغامض بالغامض أو ربما بما هو أغمض منه، وهذا في نظرنا أمر طبيعي، لأنّ المصطلحات النحوية كانت غير مستقرّة عنده، أي لم تكن موضع اتفاق واصطلاح بين النحاة.

يقول الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه: «وإذا كان سيبويه يكثر من استعمال الصفات للدلالة على معنى معيّن، فإنّ ذلك راجع عنده إلى أنّ المصطلحات النحوية لم تكن بعد قد اصطلح عليها»[٢٠] ، وسيبويه يدرك أنّ ما ذكره من أسماء على أنّها اصطلاحات لم تكن قد حدّدت ووضعت

بعد، ولكنه ذكرها على أنّها أوصاف دلالية تقرّب معاني النحو من الأذهان والأفهام.

والذي يدلّك على أنّ مصطلحات سيبويه غامضة تحتاج إلى بيان، قوله في تعريف الفعل: «فأمّا الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء»[٢١] ، وقد فسّر السيرافي «الأمثلة» ب»الأبنية» التي يكون عليها الفعل من ثلاثي ورباعي، وفسّر أحداث الأسماء بالمصادر. ومن ذلك قول سيبويه أيضا في سياق حديثه عن أقسام الفعل: «وبنيت لما مضى، ولمآ يكن ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع»[٢٢] ، ولعله يقصد بذلك الفعل الماضي والمضارع والأمر، ويطلق مصطلح «التحقير» ويريد به «التصغير»، كما يطلق «ضمير المجهول» ويقصد به «ضمير الشأن»، ويستعمل مصطلح «الأمثلة» ويريد به «الأبنية»، ويسمّي «الأسماء المضمرة» (سواء منها المتصلة أم المنفصلة): «الأسماء المكنيات»، ويريد ب «الإسناد»: «الإضافة.

و كقول سيبويه أيضا في تعريفه للاسم: «فالاسم رجل وفرس وحائط»[٢٣] . إنّ سيبويه ـــ هنا ـــ لم يحدّ الاسم بحدّ ينفصل وينماز عن غيره، وإنما اكتفى بذكر مثال، والمثال لا يعدّ من الحدود لكونه «غير واصف ولا مميّز ولا جامع مانع، ولكنّه محيل على الوجود العيني»[٢٤] . ويمكن أنْ نقول إنّ الحد بالمثال من مكمّلات التعريف، وليس دالا على ماهيته، وغالبا ما يلجأ إليه من أجل تقريب وتبسيط مصطلحات النحو وحدوده تيسيرا للقارئ، لأنّ الغاية من النحو هي غاية تعليمية بالدرجة الأولى.

ومن ذلك أيضا استخدامه لبعض المصطلحات الغامضة، نحو: «الفعل الذي لم يسمّ فاعله» الذي يريد به بكل بساطة «الفعل المبني للمجهول»، ومصطلح «الاسم الغالب» الذي أطلقه وأريد به «اسم العلم» كزيد، وهند، وعمرو وعمر...هذا بالإضافة إلى استعماله لبعض الأبواب النحوية المطوّلة التي تعبرّ عن مصطلحات واضحة المعاني، كقوله في الباب الخاص بالأسماء: «هذا باب الفاعل الذي لم يتعدّه فعله إلى مفعول والمفعول الذي لم يتعدّ إليه فعل فاعل ولم يتعدّه فعله إلى مفعول.»[٢٥] ، يريد به أيضا «الفعل غير المتعدّي» نحو «جاء زيد» و»ذهب عمرو» وسائر ما كان من الأفعال التي لا تتعدّى، أمّا الأفعال التي تتعدّى فقد عبرّ عنها بقوله: «هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين فإنْ شئت اقتصرت على المفعول الأول، وإن شئت تعدّه إلى الثاني كما تعدّه إلى الأول.»[٢٦] .

وللاستدلال على ما يعتري الشروح من صعوبة في الحدود والمصطلحات، نقدّم كذلك بعض الأمثلة الواردة في متون ابن الحاجب، حيث يقول في تعريفه للعامل: «العامل ما به يتقوّم المعنى المقتضي للإعراب»[٢٧] ، وقوله في حدّ الفاعل: «وهو ما أسند

إليه الفعل أو شبهه وقدّم عليه على جهة قيامه به»[٢٨] ، وقول الرضي الأستراباذي في حدّ الكلم: «اعلم أنّ الكلم جنس الكلمة مثل (تمر) و(تمرة)...»[٢٩] ، وقول الكفوي أيضا في تعريف الكلمة «هي تقع على واحد من الأنواع الثلاثة، أعني الاسم و الفعل والحرف، وتقع على الألفاظ المنظومة والمعاني المجموعة، ولهذا استعملت في القضية والحكم والحجة وبجميعها ورد التنزيل»[٣٠] . أو هي «كل لفظة دلّت على معنى مفرد بالوضع فهي كلمة، وبعبارة أخرى، كل منطوق أفاد شيئا بالوضع فهو كلمة، وجمعها كلمات وكلم»[٣١] .

إنّ استعمال النحاة لمثل هذه المفاهيم والمصطلحات العويصة، يتطّلب منّا معرفة واسعة وإحاطة شاملة لإدراك معانيها، وممّا يزيد من صعوبة إدراكها واستيعابها كون بعضها مصطلحات منطقية وأصولية، فالأولى مثل: الإسناد، والجنس، والقضية... والثانية نحو: الحكم والحجة والمنطوق... ولاشك أنّ هذا التداخل المصطلحي بين علم النحو وعلمي المنطق والأصول نجم عنه اضطراب في فهم المعنى الدقيق للمصطلحات النحوية.

والقارئ لكتب الشروح النحوية سيتبيّن له أنّ الشرّاح يقصدون شرح كلام مصنفيهم عندما يشعرون أنّ ما قدّمه هؤلاء لا يفي بالغرض المنشود، وكأنّ الحدود والمصطلحات عندهم يشوبها الغموض والإبهام، وما على الشراح إلاّ توضيحها وتبيانها وفكّ لغزها، وبالتالي إيصالها إلى القارئ، بشكل واضح وبأقل جهد، وهذه هي وظيفة الشراح أنفسهم.

لكن ومع كل ذلك، فقد لا تفهم دلالة هذا الشرح، ولا تدرك حقيقته كما هي، لأنّ مقصودية ونيّة الشارح لا تهدف أحيانا تحديد المصطلح تحديدا دقيقا بذكر ماهيته، وإنّما البحث عن أكثر العبارات وضوحا ودقة في تحديد المصطلح، ولعل هذا ما أدّى بالبعض إلى وصف عباراتهم بأنها «مستغلقة» تحتاج هي الأخرى إلى شرح وتفصيل.

ومن نقائص الشروح النحوية أيضا، كونها أحيانا لا تمتاز بدورها بالدقة والوضوح، وليست جامعة مانعة لكل ما يحيط بالمصطلح، خصوصا إذا تعلّق الأمر بالعبارات الاصطلاحية، أي أنّ في الشروح النحوية تسامحا لا يمكن أنْ نجده في الحدود أو التعاريف، لأنّ الشارح يصف المصطلح النحوي المعرّف بطرق مختلفة لا يمكن حصرها مثلما نجده في تعريف السيرافي لمصطلح «الغايات»، إذ يقول: «والنحويون يسمّون «قبل» و»بعد»، إذا ضمّنا معنى الإضافة بعد حذف المضاف إليه غاية والمعنى في ذلك أنّه لمّا كان حدّ الكلام أنْ ينطق بهما مضافين بحذف المضاف واقتصر بهما وقد كان تمام الكلام وغايته وهو الشيء الذي بعدهما صيرّ غاية الكلام في النطق فصارا غاية ينتهي عندها المتكلم»[٣٢] .

فالشارح هنا ذكر لفظ «يسمّون» و«معنى» و «هو»...لتعريف مصطلح «الغايات»، ويبدو أنّ هاته العبارات هي مسميات لمعنى واحد، فاختار طريقة أظنها مخلّة لشروط بناء التعريف الحقيقي، فكان من الممكن مثلا أنْ يكتفي بلفظة واحدة تبين ماهية المصطلح.

٣- الأسباب التي أدّت إلى ظهور الشروح النحوية

سبقت الإشارة إلى أنّ الشرح النحوي في الدرس المصطلحي يسهم في توضيح المصطلحات المعرفة ويفكّ لغز العبارات الواصفة المطوّلة، بالرغم من كونه هو الآخر يحتاج في بعض الأحيان إلى شرح وبيان، نظرا لصعوبة إدراك معانيه ومصطلحاته.

ويمكن إرجاع الدواعي والأسباب المؤدية إلى ظهور الشروح النحوية إلى ما يلي:

-- أسباب علمية: وتتمثّل في رغبة النحاة في شرح ما جاء في المتون أو المنظومات النحوية لإغناء التراث العربي النحوي، أضف إلى ذلك كون كلام المصنفين في حقبة من الزمن غير واضح ومفهوم، ولذلك احتاج إلى من يزيل عنه الغموض والإبهام.

-- أسباب تعليمية: وتتمثّل في رغبة النحاة في تيسير المصطلحات ووضوحها للناشئة والمبتدئين، وتسهيل النحو وتيسير استيعاب قواعده وأصوله، وبالتالي إيصاله إلى القارئ بأقل تكلفة وبأيسر عبارة وفي أسرع وقت، ذلك أنّ الشرح غايته الأولى تعليمية أكثر ممّا هي وظيفية.

-- أسباب ترجع إلى الاختلاف في النسخ: إنّ اختلاف النسخ في نصوص المتن الواحد قد يؤدي إلى قلب المعنى وتغيير الحكم، والمتأمّل في شروح كتاب سيبويه يجد إشارات كثيرة لنسخ مختلفة، ومن ذلك ما نبّه عليه السيرافي في شرح نص سيبويه الذي قال فيه في سياق حديثه عن الاسم المبهم: «فكل شيء جاز أنْ يكون هو المبهم بمنزلة اسم الواحد هو عطف عليه»[٣٣] .

فالسيرافي عندما اطلع على أكثر من نسخة للكتاب، وجد في هذا الباب أنها تارة تستعمل «جاز» وتارة أخرى «جاوز» وبين اللفظين بون شاسع، فالذي استعمل «جاز» كان يقصد بها «ساغ» بمعناها الأصلي، فاستقام النص بذلك، والذي استعمل لفظ «جاوز» بمعنى «جاز» أشكل عليه النص وأدى به إلى التناقض، ومنهم من أدى به هذا التناقض إلى الحكم على نص الكتاب بالخطأ، ومن ذلك قول الشارح القرطبي: «ووقع في الكتاب في هذا الباب غلط»[٣٤] .

ولعل كثرة مثل هذه النسخ للكتاب الواحد مع اعتراضات بعض المتقدمين على كتاب سيبويه هي التي دفعت المبرد - في نظرنا- إلى أنْ يؤلّف كتابه «مسائل الغلط» الذي خطّأ فيه سيبويه في مسائل كثيرة، رغم أنّ بعض الدراسات تشير إلى أنّ

المبرد لم يستوعب كلام سيبويه وعقّب عليه في مواضع متعدّدة.

خلاصة:

رغم الأهمية التي تحظى بها النصوص الشارحة في الدرس المصطلحي خصوصا، في كونها تفكّ لغز العبارات الاصطلاحية المعقّدة وتراكيبها الصعبة وما يشوبها من غموض، إلاّ أنّها في كثير من الأحيان تزيد القارئ صعوبة في الفهم والإدراك، ذلك أنّ كثرة الشروح والحواشي والإسهاب الزائد لم يكن ليزيد الشرح إيضاحا، بقدر ما يزيده عموما وإغراقا في التجريد والافتراض، علاوة على هذا، فإنّ الشرّاح لا يكتفون فقط بتوضيح المصطلحات، وإنّما يلجؤون بالإضافة إلى ذلك إلى كثرة الشواهد والعلل والأقيسة وتحقيق الروايات، بل إنّ الشرّاح يختلفون أنفسهم في وضعهم للمصطلحات وطريقة تراكيبها.

الهوامش

١- أستاذ اللغة العربية بالتعليم الثانوي التأهيلي ببومالن دادس - نيابة تنغير- /كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ظهر المهراز- فاس.

٢- يُنظر لسان العرب، لابن منظور المصري الإفريقي، ١٣٠٠ه، دار صادر بيروت، ج ٢، ص ٤٩٧- ٤٩٨.

٣- قاموس المحيط، لمحمد الدين محمد بن يعقوب الفيروز أبادي، دار الحديث ــ القاهرة، ج٢، ص ٣١٩

٤- ينظر منتديات اللسانيات العربية، مفهوم النص: من النص إلى النص، للدكتور جمعان عبد الكريم، lissaniat.net/vieutoptopic.php،571

٥- إشكالية تاريخية النص الديني في الخطاب الحداثي المعاصر، للدكتور مرزوق العمري إشكالية تاريخية النص الديني في الخطاب الحداثي المعاصر، للدكتور مرزوق العمري، الطبعة الأولى، ١٤٣٣ه-٢٠١٢م، منشورات دار الأمان، منشورات ضفاف، منشورات الاختلاف، ص٤٩.

٦- نفسه، ص٥٠.

٧- حدود النص والخطاب بين الوضوح والاضطراب، للدكتور رشيد حليم، الأثر – مجلة الآداب واللغات – جامعة قصدي مرباح – ورقلة – الجزائر – العدد السادس - ماي – ٢٠٠٧م، ص ٩٦.

٨- علم لغة النص: المفاهيم والاتجاهات، للدكتور سعيد حسن بحيري، مكتبة لبنان ناشرون، الشركة المصرية العالمية للنشر – لونجمان - ط١، ١٩٩٦م، ص ١١٠.

٩- نفسه، ص ٨

١٠- مدخل إلى علم النص: مشكلات بناء النص، للدكتور زتسيسلاو واورزنياك، ترجمة وتعليق: الأستاذ الدكتور سعيد حسن بحيرى، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع – القاهرة -، ط١، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م، ص٥٣.

١١- لسانيات النص من المفهوم إلى الآليات الإجرائية، للدكتورة عايدة حوشي، مجلة جامعة ابن رشد في هولندا، العدد السابع، ديسمبر ٢٠١٢م، ص ٥٦.

١٢- منتدى اللسانيات العربية، مفهوم النص: من النص إلى النص، للدكتور جمعان عبد الكريم، مرجع سابق، lissaniat.net/vieutoptopic.php،571

١٣- المصطلح النحوي وتفكير النحاة العرب، للدكتور توفيق قريرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣م، دار محمد علي للنشر، ص ١٥٢

١٤- نفسه، ص ١٥٢.

١٥- الكتاب، لعمرو بن عثمان بن قنبر الملقب ب (سيبويه)، تحقيق عبد السلام محمد هارون، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م، مكتبة الخانجي – القاهرة، ج٣، ص ٣٣٥.

١٦- تقويم الفكر النحوي، للدكتور علي أبو المكارم، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع ـ القاهرة ـ، ٢٠٠٥م، ص١٢٠

١٧- نفسه، ص ١٢٩.

١٨- كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، للباحث العلامة محمد علي التهانوي، تقديم وإشراف ومراجعة د. رفيق العجم، تحقيق د. علي دحدوح، ط١، ١٩٩٦، ص ٥٣٨.

١٩- المقصود بالحاشية هنا هي شرح الشرح، وإن كان بعض المتأخرين يقصد بها الشرح فقط، أمّا عند أغلب المعاصرين فتطلق الحواشي على ما يكون في أسفل الصفحات مرقونة ترقينا معينا.

٢٠- الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه، تأليف الدكتور مازن مبارك، منشورات دار الكتاب اللبناني ــ بيروت ــ ط٢، ١٩٧٢م، ص ١١٩.

٢١- التعليقة على كتاب سيبويه، لأبي علي الحسن بن أحمد بن غفار الفارسي (٣٧٧ه)، تحقيق عوض بن حمد القوزي، ط١، ٢٠٠٨م، ج١، ص ١٦.

٢٢- نفسه، ج١، ص١٦.

٢٣- الكتاب، لعمرو بن عثمان بن قنبر الملقب ب (سيبويه)، تحقيق عبد السلام محمد هارون، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م، مكتبة الخانجي – القاهرة، مرجع سابق،ج١، ص ١٢.

٢٤- شرح كافية ابن الحاجب، لرضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذي، تحقيق أحمد السيد أحمد، ج٣، ص٤٦٨.

٢٥- شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد السيرافي، تحقيق أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي، ط١، ٢٠٠٨، ج١، ص ٢٦٠

٢٦- نفسه، ج١، ص ٢٧٤.

٢٧- المصطلح النحوي في كتابات ابن الحاجب (مع دراسة في علم النحو من النشأة إلى فلسفة المصطلح)، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في شعبة اللغة العربية وآدابها، إعداد الطالبة ليلى الفيضي، إشراف الدكتور أحمد شحلان، ٢٠٠١-٢٠٠٢، ج١، ص ٨٩.

٢٨- نفسه، ج١، ص ٨٨.

٢٩- شرح كافية ابن الحاجب، لرضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذي، تحقيق أحمد السيد أحمد، كلية دار العلوم ـ جامعة القاهرة ـ المكتبة التوفيقية، ج١، ص ١١.

٣٠- الكليات، (معجم في المصطلحات والفروق اللغوية)، لأبي البقاء الكفوي، تحقيق عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت ـ لبنان ـ ط٢، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م،ج٤، ص ٩٨.

٣١- نفسه، ج٤، ص ٧٥.

٣٢- نفسه، ج١، ص ١٣٣.

٣٣- اختلاف الشراح في تفسير كلام سيبويه وأثره في الدرس النحوي والتصريفي، من إعداد الطالب عبد العزيز بن إبراهيم بن عبد الله الدباش، تحت اشراف الدكتور: عبد الله بن سالم الدويسري، ١٤٢٦ه ـ ١٤٢٧ه، ص ٢٣.

٣٤- نفسه، ص ٢٣.

المصادر والمراجع

١- اختلاف الشرّاح في تفسير كلام سيبويه وأثره في الدرس النحوي والتصريفي، من إعداد الطالب عبد العزيز بن إبراهيم بن عبد الله الدباش، تحت إشراف الدكتور: عبد الله بن سالم الدويسري، ١٤٢٦هـ – ١٤٢٧هـ.

٢- إشكالية تاريخية النص الديني في الخطاب الحداثي المعاصر، للدكتور مرزوق العمري، الطبعة الأولى، ١٤٣٣هـ-٢٠١٢م، منشورات دار الأمان، منشورات ضفاف، منشورات الاختلاف.

٣- الأثر – مجلة الآداب واللغات – جامعة قصدي مرباح – ورقلة – الجزائر – حدود النص والخطاب بين الوضوح والاضطراب، للدكتور رشيد حليم، العدد السادس - ماي – ٢٠٠٧م، ص ٩٦.

٤- التعليقة على كتاب سيبويه، لأبي علي الفارسي، تحقيق وتعليق الدكتور :عوض بن حمد القوزي،ط١، ١٩٩٠م.

٥- تقويم الفكر النحوي، للدكتور علي أبي المكارم، ٢٠٠٥م، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع.

٦- الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه، تأليف الدكتور مازن مبارك، منشورات دار الكتاب اللبناني - بيروت-

٧- كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، للباحث العلامة محمد علي التهانوي، تقديم وإشراف ومراجعة د. رفيق العجم، تحقيق د. علي دحدوح، ط١، ١٩٩٦م.

٨- الكتاب، لعمرو بن عثمان بن قنبر الملقب ب (سيبويه)، تحقيق عبد السلام محمد هارون، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م، مكتبة الخانجي – القاهرة.

٩- الكليات(معجم في المصطلحات والفروق اللغوية)، لأبي البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي، تحقيق عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت ــ لبنان ــ ط٢، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.

١٠- علم لغة النص: المفاهيم والاتجاهات، للدكتور سعيد حسن بحيري، مكتبة لبنان ناشرون، الشركة المصرية العالمية للنشر - لونجمان - ط١، ١٩٩٦م.

١١- المصطلح النحوي في كتابات ابن الحاجب(مع دراسة في علم النحو من النشأة إلى فلسفة المصطلح)، إعداد الطالبة ليلى الفيضي، إشراف الدكتور أحمد شحلان، رسالة لنيل الدكتوراه في شعبة اللغة العربية وآدابها، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، ٢٠٠١م/ ٢٠٠٢م.

١٢- المصطلح النحوي وتفكير النحاة العرب، للدكتور توفيق قريرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣م، دار محمد علي للنشر.

١٣- لسان العرب، لابن منظور المصري الإفريقي، ١٣٠٠هـ، دار صادر بيروت.

١٤- لسانيات النص من المفهوم إلى الآليات

الإجرائية، للدكتورة عايدة حوشي، مجلة جامعة ابن رشد في هولندا، العدد السابع، ديسمبر ٢٠١٢م.

١٥- مدخل إلى علم النص: مشكلات بناء النص، للدكتور زتسيسلاو واورزنياك، ترجمة وتعليق: الأستاذ الدكتور سعيد حسن بحيرى، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع – القاهرة -، ط١، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.

١٦- منتديات اللسانيات العربية، مفهوم النص: من النص إلى النص، للدكتور جمعان عبد الكريم، lissaniat.net/vieutoptopic.php؛571

١٧- شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد السيرافي، تحقيق أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي، ط١، ٢٠٠٨م، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان-

١٨- شرح كافية ابن الحاجب، لرضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذي، تحقيق أحمد السيد أحمد، كلية دار العلوم – جامعة القاهرة – المكتبة التوفيقية.

١٩- قاموس المحيط، لمحمد الدين محمد بن يعقوب الفيروز أبادي، دار الحديث القاهرة.